

دور المراكز المجتمعية في توفير الحماية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجمعية الغيث في اليمن

نيكولاس مارتن أتشارد وجمعية الغيث

تمثل المراكز المجتمعية دوراً مهماً في توفير الحماية لمجتمعات النازحين ولاسيما للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة فيها. وقد شكّل اللاجئون الصوماليون في اليمن جمعية الغيث ويديرون حالياً مراكزهم المجتمعية لدعم اللاجئين أمثالهم. وفي هذه المقالة، تناقش المفوضية وجمعية الغيث مقارباتهما.

المراكز المجتمعية ودورها في توفير الحماية

نيكولاس مارتن أتشارد

على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها - بالتشاور مع المجتمع المحلي - تولى إدارة المركز المجتمعي في بادئ الأمر، وتسيير الخطة في هذا السياق، عل أن تسلم مهمة إدارة المركز تدريجياً إلى المنظمات المحلية أو جماعات اللاجئين، كما حدث مع جمعية الغيث.

عندما توافد اللاجئون الصوماليون على المخيمات في اليمن، استخدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المباني العسكرية السابقة لإدارة المراكز المجتمعية. ثم تولت المنظمات غير الحكومية الشركاء إدارة هذه المراكز لاحقاً. وفي أثناء ذلك، بدأ بعض اللاجئين الصوماليين في تنظيم أنفسهم وقدموا في البداية دورات لتعليم الحاسوب لأفراد مجتمعهم باستخدام حواسيب مُستعملة حصلوا عليها. وأقاموا في نهاية الأمر جمعية خاصة بهم وهي جمعية الغيث ثم توسعوا في إدارة مزيد من الأنشطة في المركز. وبعد انتهاء الشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، تولت جمعية الغيث إدارة المراكز المجتمعية بأنفسها ووضع خططها السنوية وتنفيذها بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

الاستدامة

عادة ما يمثل تعزيز الاستدامة التحدي الرئيسي الذي تواجهه عمليات دعم المراكز المجتمعية التي تستلزم تحمل تكاليف مرتفعة للإيجار والمرافق والتوظيف. وقد وجدت بعض المراكز المجتمعية التي تديرها المنظمات المحلية غير الحكومية أو اللاجئين سُبلاً لإدراج الدخل من أجل تقليل اعتمادها على التمويل الخارجي. وفي مصر، تدير جمعيات اللاجئين السوريات المشرفة على المراكز المجتمعية مشروعاً ناجحاً لتوريد الأطعمة والمشروبات لكل من المصريين والسوريين على حد سواء إذ تُعدّ السيدات الطعَام والشراب بأنفسهن في المركز. وبالإضافة إلى ذلك، تتقاضى الجمعية

في أوضاع التهجير القسري، عادة ما تضعف الروابط التي تلم شمل المجتمع المحلي أو تنكسر. ولذلك قد يمثل صون النسيج الاجتماعي لمجتمعات اللاجئين وتعزيز التعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة تحدياً كبيراً في مختلف السياقات التي يجد اللاجئون أنفسهم فيها سواء أكانت في الحضر أم في الريف حيث يعيشون بين ظهرائي السكان الأصليين للبلد المضيف أو في المخيمات. وقد يكافح اللاجئون ليجدوا أماكن آمنة تلم شمل مجتمعاتهم أو تغيب عنهم المعلومات والمساعدات أو يعجزون عن إيجاد فرص عمل تناسب مهاراتهم وقدراتهم ليلبوا احتياجاتهم، وجميعها معوقات تحول دون مشاركتهم في اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم ودون حماية أنفسهم كأفراد ومجتمعات. وتُعدّ تلك التحديات مشكلة خطيرة على وجه الخصوص عند الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في إطار مساعيها لمعالجة هذه التحديات، مع المجتمعات المحلية لدعم المراكز المجتمعية أو إقامة مراكز جديدة - بحيث تكون أماكن عامة آمنة يلتقي بها النساء والرجال والفتيات والفتيات من مختلف الثقافات في الفعاليات الاجتماعية والترفيهية والتعليمية وبرامج سُبُل كسب الرزق وتبادل المعلومات وغيرها من الأغراض.^١

وعلى الرّغم من أن ضمان قدرة اللاجئين على الوصول إلى المراكز المجتمعية المحلية القائمة واستخدامها والإشراك بها بفاعلية هو الخيار الأفضل، فذلك ليس خياراً متاحاً دائماً (خاصة إذا كانت المناطق التي يعيش فيها اللاجئون نائية على سبيل المثال). وقد يحصل اللاجئون في مثل هذه الحالات على الدعم لإقامة مراكزهم المجتمعية الخاصة بهم في تلك المناطق النائية وإدارتها. وفي بعض الحالات الأخرى، كما الحال في أثناء المراحل الأولية من الاستجابة في حالات الطوارئ، لا يكون أي من الخيارين مُجدياً ويتعين حينها

أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٦

www.fmreview.org/ar/community-protection

بالبغين والأطفال المُنفصلون عن أسرهم أو غيرهم من المهتمّين المعرضين للمخاطر على وجه الخصوص.

وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات والبرامج التي تخدم المستفيدين بغض النظر عن العمر أو الجنس والخلفيات الأخرى في مكان واحد، تتاح الظروف الملائمة على وجه الخصوص للاجئين الذين قد تعطل حركتهم بفعل بُعد المسافة أو تكاليف المواصلات أو المخاوف الأمنية. وتعمل المراكز المجتمعية في بعض السياقات عن كثب أيضاً مع شبكات المتطوعين/العاملين المجتمعيين الذين يستخدمون هذه المراكز كمكاتب لهم وينشرون من خلال أنشطتهم التوعوية المعلومات بشأن المراكز المجتمعية - والخدمات المتاحة - في المناطق النائية وعند الأشخاص محدودي الحركة.

نيكولاس مارتن أتشارد martinac@unhcr.org

مستشار الحماية القائمة على المجتمع، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، www.unhcr.org

١. انظر قسم مزاوي الحماية المجتمعية على برنامج تبادل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين www.unhcrexchange.org/communities/9159

رسوماً رمزية مقابل ما تقدمه من تدريبات مهارية واستخدام رياض الأطفال الخاصة بهم. ثم تُوجّه تلك الرسوم لخدمة أكثر الأسر عرضة للخطر. وبالمثل، تدير لجنة من الأشخاص ذوي الإعاقة مركزاً مجتمعياً في مخيم كيجيم في رواندا وتدر الدخل عن طريق عرض مباريات كرة القدم وتأجير قاعات للمناسبات.

الأمن والحماية

يقع في صلب مقاربة الحماية التي تنتهجها المفوضية تأسيساً على المجتمع المحلي تعبئة قدرات السكان اللاجئين والاعتماد عليها لضمان الحفاظ على كرامتهم وتقديرهم لذاتهم وقدراتهم الإنتاجية والإبداعية والترويج لها. ويمكن أن تكون المراكز المجتمعية مصدراً رئيسياً لتعزيز التعايش السلمي من خلال إجراء الأنشطة المشتركة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ففي لبنان، على سبيل المثال، يعمل كل من اللاجئين والسكان المحليين في لجان إدارة المراكز المجتمعية جنباً إلى جنب. وفي نيبال، هناك مراكز الطفولة المبكرة في المخيمات ويستخدمها كل من اللاجئين والمواطنين المحليين على حد سواء. وفي حالة المجتمعات المضيفة والسلطات غير المرحبة باللاجئين، تمنح القدرة على التجمع اللاجئين الشعور بالانتماء والأمن، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقات والمسنون غير المصحوبين